محاضرة : التبادل والنقود

تمهيد :

عاش الإنسان البدائي تاريخيا على أكل النباتات والأوراق ومن ثم الصيد فاكتشف الزراعة، والتي تعد من أقدم الأنشطة الاقتصادية التي عرفها. كان الغرض من قيامه بالنشاط الاقتصادي والعملية الإنتاجية بشكلها البدائي البسيط آنذاك توفير قوت أو غذاء يومه له وللعائلة والقبيلة أي تحقيق الاكتفاء الذاتي، بمعنى آخر كان الهدف من الإنتاج الاستهلاك الذاتي؛ وفي مرحلة لاحقة مع تزايد عدد الأفراد وتعدد حاجاتهم وتطور المجتمع وقدرة الأفراد المنتجين على تحقيق فوائض إنتاجية عن حاجاتهم، وظهور التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل المهني، ظهر نشاط المبادلة، وأصبح الغرض من الإنتاج المبادلة.

1-مفهوم نشاط التبادل: هو عملية استبدال الفائض من الإنتاج مقابل سلع أخرى، الأخيرة تمثل حاجات يرغب بها ولكنها متوفرة لدى الغير. يمكن تعريفه أيضا بعملية التنازل عن شيء فائض عن الحاجة مقابل الحصول عن شيء آخر هناك حاجة له.

2-أشكال التبادل: عرف نشاط التبادل تطورا كبيرا عبر الزمن، أين كانت المبادلة في بداية الأمر عبارة عن مقايضة سلعة بسلعة أخرى، ومن ثم تطورت إلى دخول بعض السلع (السلع المالية) كوسيط في عملية المبادلة كالملح، الجلود، الحيوانات...الخ، ومن ثم ظهرت المبادلة النقدية.

أ- نظام المقايضة : يعتبر هذا النوع من التبادل أسبق أشكال المبادلة، وهي تعبر عن مبادلة سلعة أو خدمة بسلعة أو بخدمة أخرى. وعرفت المبادلة عن طريق المقايضة عدة عيوب، من أهمها:

- **صعوبة توافق الحاجات والرغبات:** من الضروري في المقايضة أن يجد الشخص الذي يريد استبدال سلعته بسلعة أو خدمة أخرى شخصا آخر يرغب في سلعته من جهة، ويمتلك بدوره ما يريده هو من جهة ثانية. هذه العملية تعد عملا شاقا وتتطلب منه وقتا طويلا.
- **صعوبة تجزئة بعض السلع:** توجد بعض السلع غير قابلة للتجزئة بطبيعتها ما يصعب عملية المقايضة بين الطرفين، مثل مبادلة بين نوع من الحيوانات بنوع اخر بقرة بحصان.

- **عدم وجود معدل موحد للتبادل بين السلع**: أي صعوبة تحديد قيمة السلع المراد مقايضتها، أين تحدد قيمة كل سلعة ومستوى الطلب عليها، وتحديد قيمة كل سلعة مقارنة بباقي السلع في السوق مع كثرة عددها واختلاف أنوعها، ما ينتج عنه عدد كبير جدا من القيم.
- **صعوبة تخزين السلع وتعرضها للتلف**: أغلب السلع التي كانت تخضع لنظام المقايضة هي الأغذية وهي قابلة للتلف؛ ومن ثم السلع المعمرة (الفراء، الجلود، القماش...). هاته السلع تفقد قيمتها عند تخزينها لفترة طويلة. هذا إضافة إلى تحمل تكاليف التخزين .
- **صعوبة مقايضة السلع بالخدمات**: صعوبة تقييم السلع بالخدمات. علاوة على اختلاف طبيعة السلعة عن الخدمة من حيث إمكانية التخزين فالسلع من الممكن تخزينها ويمكن أن تستهلك على عدة مرات، على عكس الخدمة التي لا تخزن وتستهلك فور إنتاجها.

- **صعوبة إيجاد مقياس للدفع المؤجل**: في نظام المقايضة من الصعب جدا أن يتفق طرفاها على عملية الدفع المؤجل، فمن المحتمل أن تزداد قيمة إحدى السلعتين أو تنخفض في المستقبل وبالتالي يتحمل أحد الطرفين الخسارة، كذلك قد يحدث أن تتلف السلعة التي سيتم الدفع بها.

ب– النقود السلعية:

يعتبر إدخال السلع النقدية ثاني شكل لنشاط التبادل، حيث استخدمت بعض السلع الغذائية وفيما بعد المعمرة الأكثر حفاظا على القيمة وذات الاستعمال الواسع، ومن ثم المعادن بمختلف أشكالها كوسيط في عملية المبادلة، وهذا في محاولة للتغلب على بعض عيوب المقايضة.

- **السلع الغذائية والمعمرة**: استعمل السكان الأصليون في الهند اللوز، الغواتيماليون الذرة، البابليون والأشوريون القدماء الشعير، في الفلبين واليابان وبورما وأجزاء أخرى من جنوب شرق آسيا استعمل الأرز. استخدم النرويجيون الزبدة. في الصين ،شمال إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل عام أستخدم الملح كسلعة مالية نظرا لنقاوته العالية، سهولة حمله، وقابليته للتجزئة.

السلع الغذائية لم تستطع القيام بكل وظائف النقود، فقد شكلت مخزون ضعيف للقيمة قابل للتلف ،وأصبح الأفراد بحاجة إلى سلع أكثر استدامة (كالملابس، الفرو، الريش) استخدم الفرو، وجلود الحيوانات بشكل كبير في روسيا، سيبيريا، وشمال أمريكا...الخ، لكنها أيضا قابلة لأن تفقد قيمتها مع مرور الزمن، والذي يمكن أن يكون طويلا

نسبيا. استعملت سلع أخرى ذات العمر الطويل مثل الأصداف، أسنان الكلاب، الحجارة، منحت مخزون طويل للقيمة، لكنها لم تلقى قبولا عاما لاختلاف قيمتها من منطقة لأخرى، ما حد بشكل كبير من توسع نشاط المبادلة.

– المعادن: بسبب العيوب التي سجلتها المبادلة بالاعتماد السلع الغذائية والمعمرة، وخاصة المتعلقة بضعف تخزينها للقيمة، عدم تلقيها للقبول العام، لاسيما بانتقالنا من منطقة لأخرى. اتجه الإنسان إلى استخدام المعادن، فللمعادن بشكل عام تطبيقات أكثر عملية (يمكن أن يستخدم اليوم كمجوهرات وكرأس رمح في الغد)، يحافظ على قيمته لفترات طويلة جدا ومسافة أوسع)قبوله العام في مناطق مختلفة(، يمكن تحويله إلى قطع صغيرة أو كبيرة حسب الحاجة، بعضه سهل الحمل نسبيا)في حال كان حجم المشتريات لا يتطلب قطعا معدنية كثيرة كمكافئ لقيمتها.(

استخدم سكان إسكندينافيا إلى إفريقيا الوسطى أشياء معيارية معينة مصنوعة من الحديد كنقود، استعمل السودانيون المعاول المصنوعة من الحديد. في الصين استخدمت المجارف والسكاكين المصنوعة من البرونز، في مصر النحاس، في بورما الرصاص، وفي جزيرة ملايا استخدم القصدير...الخ.

مع تقدم سبل الحاضرة واكتشاف معادن أخرى، كانت الفضة، وبشكل خاص الذهب الأكثر قيمة للإنسان، حيث استعمل الذهب والفضة في البداية على شكل سبائك، ثم تدخلت السلطات فيما بعد وحددت المعايير والأوزان من الذهب والفضة في التبادل، وأصبحت مسألة وقت فقط قبل ظهور العملات الصغيرة كما نعرفها اليوم. وقد ظهر أول نظام مالي في غرب آسيا، تركيا حاليا، ومن هناك انتشر إلى كل أنحاء العالم.

ج– النقود كوسيط في عملية المبادلة:

نتيجة تقدم سبل الحاضرة مع التطور الهائل الذي عرفه المجتمع والاقتصاد عامة واتساع نشاط المبادلة بشكل كبير، ظهرت الحاجة إلى إيجاد وسيط في عملية المبادلة يتغلب على عيوب الشكلين السابقين: المقايضة والنقود السلعية من جهة، ويحل مكان المعادن عامة والنفيسة منها خاصة (الذهب والفضة) ، والتي تعد غير مناسبة بالنسبة لكل عمليات المبادلة خاصة التي تتطلب أوزانا كبيرة منها، إلى جانب ندرتها من جهة ثانية. ممثلا في النقود الحديثة بمختلف أشكالها .

3- أداة التبادل: النقود.

أ- مفهومها: تعرف النقود بأنها أداة التبادل التي تلقى قبولا عاما لدى الأفراد كوسيط في عملية المبادلة، وتعمل كمقياس ومستودع للقيم وكوسيلة لدفع الالتزامات اتجاه الغير، منها ما تلزم الدولة التعامل به كالنقود الورقية والمساعدة (العملة)، ومنها من يطور الخواص التعامل به في إطار مقنن ومنظم كنقود الودائع والنقود الإلكترونية.

تجدر الإشارة أن هناك فرق بين العملة والنقود، العملة هي النقود القانونية الورقية والمساعدة، أما النقود فتشمل العملة إلى جانب الأشكال الأخرى للنقود (نقود الودائع، النقود السلعية...الخ.)

ب- خصائصها: لكي تعمل سلعة معينة بشكل فعال كنقود يجب أن تتميز بالخصائص التالية:

- **القبول العام:** حيث أن ما يعطي النقود القيمة والمصداقية هو قبولها الواسع من كافة أفراد المجتمع كوسيط في عملية المبادلة.
- **قابليتها للتجزئة أو القسمة:** من الخصائص الرئيسة للنقود قابليتها للتجزئة إلى وحدات نقدية تمثل قيمة السلعة أو الخدمة.
- **الندرة النسبية:** تستمد النقود قيمتها من القبول العام كما سبق الذكر، وتتعزز هاته القيمة بحجم عرضها الذي يخضع لسلطة الإصدار (البنك المركزي) التي تحدد كتلتها في السوق.
- **تماثل وحداتها:** النقود تتميز بوحدة قياس أو معيار موحد للقياس كالدينار الجزائري أو اليورو أو الدولار الأمريكي. كما أن تماثل وحداتها يسهل من التحقق من قيمتها.
- **سهلة الحمل والتخزين:** يمكن لمستخدم النقود حملها بسهولة، كما يمكن له الاحتفاظ بها دون أن تبلى.
- **لا تتلف:** من خصائص النقود وخاصة المعدنية منها والإلكترونية أنه بالإمكان استخدامها لفترات طويلة من الزمن في عملية المبادلة دون أن تبلى.

ج- وظائفها: للنقود عدة وظائف نذكر منها:

- **وسيط في المبادلة:** هي وسيلة لحصول الأفراد على السلع والخدمات.

- **مقياس للقيم**: تستخدم النقود في الاقتصاد كمقياس للقيمة، بحيث نعبر عن قيمة السلعة أو الخدمة بالوحدات النقدية، بالتالي هي تعبر عن ثمنها.
- **مخزن للقيم**: تمثل احتياطيا من القيم لسهولة حفظها، ويمكن الاعتماد عليه في تلبية حاجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات حاضرا وفي المستقبل، وخاصة في الظروف الصعبة كالكوارث والحروب.
- **وسيلة للدفع العام**: تلقى النقود القبول العام لدى أفراد المجتمع، ما يجعلها أداة لدفع ثمن السلع والخدمات، وتسوية الديون الالتزامات المالية اتجاه الغير.

والجدير بالإشارة أن النقود حقيقة قضت وتغلبت على مختلف العيوب التي عانت منها المبادلة في شكل مقايضة، غير أنها لا تخلو من العيوب التي على رأسها إمكانية انخفاض وتراجع قيمتها، ما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للفرد.

د- أشكالها: للنقود عدة أشكال نذكر منها:

- النقود القانونية: نصت المادة 02 من الأمر رقم 10-04 الصادر في 26 غشت سنة 2010 والمتعلق بالنقد والقرض على: "تتكون العملة النقدية من أوراق نقدية وقطع نقدية معدنية؛ ويعود للدولة امتياز إصدار العملة النقدية عبر التراب الوطني، ويفوض ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي دون سواه...".كما نصت المادة 04 من نفس الأمر على: "يكون للأوراق النقدية والقطع النقدية المعدنية التي يصدرها بنك الجزائر دون سواها، سعر قانوني ولها قوة إبرائية غير محدودة. "

تنقسم النقود القانونية إلى نقود ورقية إلزامية، ونقود مساعدة، والتي:

✓ **النقود الورقية الإلزامية:** عبارة عن أوراق نقد يصدرها البنك المركزي ويكون إصدارها بناء على قواعد وقوانين تسنها السلطات التشريعية والحاكمة.

يتميز هذا النوع من النقود بأن قيمتها الإسمية تفوق قيمتها السوقية ،وهي تتميز بخفة الوزن مقارنة بالعملة المعدنية، صعبة التزييف خصوصا مع التطور التكنولوجي الذي حققه الإنسان في مجال الطباعة الرقمية.

✓ **النقود المساعدة:** تأخذ عادة شكل مسكوكات معدنية من النحاس، البرونز أو النيكل...الخ، أو في بعض الأحيان نقود ورقية ذات فئات صغيرة، يكون الهدف من إصدارها مد الأسواق بعملات تساعد في عملية التبادل. هي مثل النقود الورقية تفوق قيمتها الاسمية قيمتها السلعية.

– نقود الودائع)النقود المصرفية أو الخطية: هي نقود الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب، وهي عبارة عن الأموال المودعة من قبل الأفراد والمؤسسات لدى البنوك التجارية والقابلة للسحب من قبل المودع نفسه أو لأمر غيره في أي وقت يشاء. وهي تختلف عن النقود القانونية بعدم إلزامية القانون للتعامل بها، بحيث لا يجبر أحد على قبولها.

– النقود الإلكترونية (E-Money): هي ذلك النوع من النقود الموجودة فقط على وسائط إلكترونية كالبطاقات الممغنطة والهواتف المبرمجة لمثل هذا النوع من التعاملات...الخ. لها أربعة أشكال:

✓ **بطاقات الخصم:** تمكن المستهلكين من شراء السلع والخدمات عن طريق تحويل الأموال إلكترونيا مباشرة من حساباتهم المصرفية إلى حساب التاجر، من أشكالها الشائعة فيزا وماستر كارد .

✓ **بطاقة القيمة المخزنة:** تعد الأكثر تقدما، النموذج البسيط لها هو بطاقة القيمة المخزنة التي تحمل مبلغا معينا من المال ،كبطاقة الهاتف المدفوعة مسبقا. أما المتطور فهو البطاقات الذكية التي تحتوي على شريحة كومبيوتر تسمح بتحميل النقود الرقمية من الحساب المصرفي للمالك عند الحاجة.

–النقدية الإلكترونية: تستخدم عبر الأنترنت لشراء السلع والخدمات. يحصل المستهلك على النقود الإلكترونية عن طريق إعداد حساب مع أحد البنوك التي لديها روابط على الأنترنت؛ عندما تريد شراء شيء باستخدام النقود الإلكترونية تنتقل إلى متجر الويب وتنقر على خيار "الشراء" لعنصر معين، حيث يتم تحويل النقد الإلكتروني تلقائيا من جهاز الكومبيوتر الخاص بالبنوك إلى كومبيوتر البائع أو التاجر. الأخير يمكن له الحصول على الأموال المحولة من الحساب المصرفي للمستهلك إلى حسابه المصرفي قبل شحن البضائع.

– البطاقات الائتمانية: تصدرها البنوك التجارية ولا يشترط أن يكون لحملها رصيد دائن لدى البنك حتي يستطيع أن يسحب من حسابه مبالغ نقدية أو لدفع ثمن المشتريات. يتحمل صاحب البطاقة فوائد على المبالغ المسحوبة فقط، ويسدد

كل شهر عادة الفاتورة التي يرسلها له البنك متضمنة المبالغ المسحوبة زائد الفوائد المستحقة للبنك، من أهم أشكالها أيضا (Visa and master Cards).

– **النقود الافتراضية** : هي ذلك النوع غير المنظم من النقود الرقمية التي لا تخضع لسلطة إصدار رسمية، ويتم إصدارها والتحكم فيها عادة من قبل مطوريها، وتستخدم من قبل مجتمع افتراضي محدد. توجد العديد من العملات الافتراضية من أهمها: "الليتكوين "(Litecoin)، "الريبل "(Ripple)...الخ، أشهرها وأكثرها انتشارا العملة المشفرة البيتكوين (Bitcoin).

5. حيز المبادلة: السوق.

يعبر السوق عن المكان أو الحيز الذي يلتقي فيه البائعون مع المشترون لتبادل السلع والخدمات. بمعنى آخر الحيز الذي يلتقي فيه عارضوا السلع والخدمات مع طالبيها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الوسطاء. يمكن أن يكون السوق حيز جغرافي فيزيائي، أي مكان محدد. كما من الممكن أن يعبر عن حيز افتراضي مثل: المواقع المتخصصة في التجارة الإلكترونية والبورصة.